دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966–2017)

An Analytical Study of Unemployment in Algeria During the Period (1966-2017)

شريفي صارة، جامعة الجزائر 3، cherifisarah9393@gmail.com

حداد محمد، جامعة الجزائر 3، haddadm02@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض وتحليل ظاهرة البطالة في الجزائر من جذورها من خلال التعرف على واقعها، ومختلف البرامج وسياسات التشغيل التي سعت الحكومات المتعاقبة إلى انتهاجها في ظل الزيادة المستمرة للداخلين الجدد إلى سوق العمل. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحد من مشكلة البطالة في الجزائر يبقى مرتبط من جهة بالابتعاد عن الحلول الترقيعية خاصة تلك التي تمس جانب التشغيل المؤقت، ومن جهة أخرى تبني نمط تنموي جديد يرمي إلى تطوير القطاعات الأكثر إنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي، مما سوف يزيد من فرص المنضمين إلى السوق من إيجاد مناصب عمل كل حسب تطلعاته.

الكلمات المفتاحية: البطالة، سياسات التشغيل، سوق العمل، الحلول الترقيعية، نمط تنموي جديد.

Abstract

The objective of this study is to analyze unemployment in Algeria at its roots by identifying its reality, the various programs and operational policies pursued by successive governments in light of the continuous increase of new entrants into the labor market. The study found that the reduction of this problem in Algeria remains linked, on the one hand, to avoid patchwork solutions, especially those affecting the temporary employment side, and on the other hand, adopting a new developmental pattern aimed at developing the more productive sectors, the fact that will increase Opportunities for market participants, each according to his profile.

Key words: unemployment, employment policies, labor market, patchwork solutions, new development pattern.

تاريخ الاستلام 2018/01/21 تاريخ المراجعة 2018/09/28 تاريخ قبول النشر 2018/11/18

مقدمة:

لقد أصبحت البطالة الآن من أهم المشاكل التي يعاني منها اقتصاد مختلف دول العالم، إذ أن هناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة تعتبر جزء من الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد على ربع قرن مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة من سنة إلى أخرى.

وقد باتت مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه واضعي السياسات في الجزائر في الوقت الراهن، حيث أنه من الطبيعي أن تقوم الدولة كما هو الواقع فعلا بوضع هذه المشكلة على رأس جهودها الإصلاحية ومحاولاتها التنموية، لذلك فان علاج هذه الأزمة هي عملية صعبة ومعقّدة في آن واحد، والصعوبة تكمن في الجذور العميقة التي انبتت هذه الأزمة والمتمثّلة أساسا في التخلف الاقتصادي، وضعف موقع الجزائر في الاقتصاد العالمي وفشل جهود التنمية.

وعليه يمكن طرح الإشكال التالي:

ماهي أسباب البطالة في الجزائر وفي ما تتمثل السياسات المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية لمعالجة الظاهرة؟

أهداف الدراسة: والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- تتبع واقع ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1966-2017) مع الكشف عن مميزات وخصائص البطالة خلال كل مرحلة من هذه الفترة زمنية.
- تقديم حوصلة إحصائية حول توزيع القوى العاطلة في الجزائر بالاعتماد على الأسلوب التحليلي.
- محاولة حصر أهم الأسباب المؤدية لظاهرة البطالة في الجزائر.
- تقييم مختلف سياسات وبرامج التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها البالغة من حيث ارتباط الظاهرة وتأثيرها المباشر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حد السواء لمختلف دول العالم خاصة النامية منها، والتي تتميز هذه الأخيرة بمعدلات بطالة عالية، بالتالي تكون أثارها وخيمة وذات أبعاد مختلفة في هذه الدول: اقتصادية، اجتماعية، أمنية...الخ. وعليه بات من الضروري إسقاط الضوء على ظاهرة البطالة في الجزائر ومحاولة تحليلها من جذورها للوصول إلى اقتراح حلول أكثر نجاعة للتخفيف من حجمها.

الدراسات السابقة:

لقد كان للعديد من الأبحاث الموثقة في الكتب والمجلات العلمية والدوريات وغيرها الأثر في توجيه موضوع الدراسة، وعليه سوف نقتصر بذكر دراستين منها:

1)- دراسة سليم عقون تحت عنوان قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس—سطيف،2009-2010، حيث حاول الباحث خصيصا من خلال هذه الدراسة إلى تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1985-2007، ومن ثم بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، ومن ثم توصل من خلال النماذج القياسية أنه لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة حيث مع تحسن المداخيل بعد سنة 2000، أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي ومن ثم تقليص في معدلات البطالة.

2)- الدراسة التي أجرتها بوزار صفية تحت عنوان فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة،2014، حيث تم التطرق خلال هذه الدراسة إلى أهم آليات التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة مع محاولة في تقييم نجاعتها في التقليل من ظاهرة الفقر والبطالة. وتوصلت هذه الدراسة إلى انه قد حققت آليات التشغيل نتائج ايجابية خلال فترة الدراسة، وبالتالي أدت إلى تخفيض وتقليص معدلات البطالة ومن ثم الفقر في الجزائر، إلا انه تبقي تلك السياسات ومناصب الشغل ظرفية مما قد يؤدي إلى تكرار تفاقم الظاهرة.

وبهذا تأتي دراستنا لتؤيد وتؤكد ما تم التوصل إليه خلال الدراستين السابقتين وتوضح بشكل أفضل هشاشة سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر والمرتبطة أساسا بقطاع المحروقات، ففي فترة كان فيها الاقتصاد الجزائري في انتعاش تم خلق العديد من مناصب الشغل المؤقتة مما سجلت الجزائر انخفاض في معدلات البطالة، ومع تراجع مداخيل الاقتصاد الجزائري أصبحت تلك السياسات غير قادرة على استيعاب الداخليين الجدد لسوق العمل، وبالتالي تسجيل معدلات بطالة جد مرتفعة في السنوات الأخيرة.

المحور الأول: البطالة: مفهومها، أنواعها وطريقة قياسها

1- مفهوم البطالة:

طبقا لمنظمة العمل الدولية، فإن العاطل عن العمل " هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " [1] ولإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

- الأفراد المحبطون وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة البحث، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل، كما تمكن الإشارة كذلك إلى الأثرياء الذين لا يبحثون عن عمل.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها من الأسباب.

- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.

- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون (الطلبة).

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

2- أنواع البطالة:

البطالة الهيكلية: تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو التغير الأساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن جديدة.

البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا. بالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من البطالة يسمى" البطالة العابرة " ويظهر عادة في الدول المتقدمة. [2]

البطالة الاختيارية: تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار.

البطالة الاحتكاكية: وتعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل [3] ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، مما يؤدي بالفرد إلى استهلاك وقته بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له وعدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

البطالة الإجبارية: يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد. لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره.

البطالة المقنعة: تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر. غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية.

البطالة الجزئية: تسمى أيضا بالبطالة الموسمية، وتنشأ عن تذبذب الطلب عن العمل غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما وبالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة وتظهر البطالة الموسمية في الأنشطة الفلاحية والسياحية والبناء.[4]

البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير محلية (العمالة الأجنبية) في هذا القطاع.

البطالة التكنولوجية: نتيجة التحولات التكنولوجية وإدخال تكنولوجيات وابتكارات جديدة تحل محل العمل اليدوي يتم حذف نشاطات والاستغناء على جزء من العمال ودفعهم إلى الراحة الإجبارية.[5]

3-طريقة قياس البطالة:

قبل تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة، من الضروري أن نعرج على القواعد والأسس المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر لحساب معدلاتها، وتعريفه للمصطلحات الخاصة بالقوة العاملة، العمل والبطالة.

إن الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر يستخدم في حساب معدلات البطالة العلاقة التالية[6]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

3-1- القوة العاملة:

تضم جميع الأشخاص الذين يستوفون شروط معينة ليتم تصنيفهم ضمن الأشخاص العاملين أو العاطلين عن العمل على النحو المبين في النقطتين 2 و3 أدناه.

3-2- الأشخاص العاملون:

تشمل جميع الأشخاص فوق سن معينة الذين تواجدوا خلال فترة مرجعية وجيزة محددة بأسبوع أو بيوم واحد حيث ينتمون إما لفئة العاملين باجر أو العاملين الأحرار.

3-3- البطالون:

وهم جميع الأشخاص دون عمل ومتاحين للعمل وباحثين عن العمل وتتراوح أعمارهم بين 60-15سنة.

المحور الثاني: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة(1966-2017)

يمكن تقسيم مراحل تطور البطالة في الجزائر إلى ثلاث مراحل، نلخصها في الاتي:

1- المرحلة ما قبل 1973:

عرفت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال معدلات بطالة مرتفعة جدا وهذا تحت تأثير مخلفات الاستعمار وتزايد النمو الديموغرافي (كما هو موضح في الشكل 01). وانخفضت هذه المعدلات بعد ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا ابتداء من سنة 1967، ونتيجة لانتهاج الجزائر النهج الاشتراكي في اقتصادها واعتماد التخطيط الاقتصادي والذي كان أساسه الاعتماد على الصناعة في إحداث التنمية الاقتصادية (نموذج الصناعات المصنعة)، لم يعد للبطالة الآثار الاجتماعية السلبية المعروفة بها. فخلال هذه الفترة تم خلق عدد كبير من مناصب العمل 30% منها في قطاع البناء و28 % في الصناعة و23% في قطاع الوظيف العمومي و19% في قطاع الخدمات [7] مما أدى إلى انتقال معدلات البطالة من 33 % سنة 1966 إلى 18.6% سنة 1973.

2- المرحلة ما بين 1973 إلى غاية 2011:

يمكن تقسيم هذه المرحلة في حد ذاتها إلى ثلاث مراحل كما هو موضح في (الشكل 01)، حيث سيتم عرض كل مرحلة بشكل مفصل.

الشكل 01: تطور معدلات البطالة في الجزائر وفقا للمراحل الاقتصادية للفترة (2011-1973)

المصدر : دحماني محمد ادريوش،اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، 2012-2013،ص208.

2-1- المرحلة ما بين 1973-1985:(عصر النفط)

خلال هذه الفترة، تم التحكم الجيد في معدل البطالة بحيث كان يتم خلق حوالي150.000منصب شغل سنويا، [8] ويرجع السبب إلى ارتفاع الذي شهدته أسعار النفط من جهة (زيادة النمو الاقتصادي)، ومن جهة أخرى متابعة التركيز على قطاع الصناعة (إستراتيجية الصناعات المصنعة) باعتباره الكفيل بخلق مناصب الشغل بالقدر الكافي وذلك حتى نهاية السبعينيات، حيث أدت سياسة التصنيع المنجزة إلى تحويل الاتجاه فيما يتعلق بالبطالة وأصبح معدل البطالة 11.1% سنة 1979 بعدما كان 18.6% سنة 1973. ومع حلول عقد الثمانينات، تم امتصاص البطالة بنسبة كبيرة من طرف قطاع الإدارة بنسبة 33 % على غرار الصناعة التي أصبحت لا تشغل سوى 13.56% وذلك بسبب تباطؤ وتيرة الاستثمارات التي لم تعد تفي بأعباء العمل المطلوب ويعتبر هذا التحول أهم تحول ميز مطلع الثمانينات.

وعلى العموم تراجعت معدلات البطالة عن الفترة السابقة حيث بلغ معدل البطالة سنة 1984 حوالي8.7% وهو أضعف معدل سجل منذ استقلال الجزائر.

2-2- المرحلة ما بين 1986- 2000: (البطالة والمأزق الاقتصادي)

تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كان نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كانت لها انعكاسات على مختلف الأصعدة والمجالات والمتغيرات، خاصة البطالة، وقد ارتفعت معدلات البطالة من 13.59% سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986، لتصل إلى مستويات قياسية بمعدل 29.7% سنة 2000(جدول 01).

الجدول 01: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة

خلال الفترة (1987-2000)

السنوات	1987	1991	1995	1997	2000
البطالة (%)	21,4	21,2	28,1	26,41	29,7
التضخم (%)	7,5	25,9	29,8	5,7	0,3
معدل النمو الاقتصادي (%)	-0,7	-1,2	3,8	1,1	3,8
الإنفاق العمومي (مليار دج)	40,216	58,3	285,923	201,641	321,929

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS، متاحة على الموقع :www.ons dz.،الجزائر، تم الاطلاع بتاريخ : 2017/02/01 .

من خلال هذا الجدول نلاحظ، أن الأولوية في هذه الفترة من الإصلاحات الاقتصادية لم تعطى لحل مشكلة البطالة وإنما للبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي عن طريق تقليص النفقات العامة وتدنية معدلات التضخم حيث بلغت معدلات هذا الأخير 0.3% عام 2000. كما تحسنت نوعا ما معدلات النمو الاقتصادي بعدما كانت

بإشارات سالبة. أما معدلات البطالة فقد شهدت هذا المستوى القياسي نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية نتيجة عمليات الخوصصة، وما نتج عنها من تسريح جماعي.

ما أدى بدوره إلى تفاقم البطالة حيث ارتفعت من 24 % سنة 1993 أي سنة قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994) إلى أكثر من 29.8 % سنة 1997 أي بزيادة تقارب حوالي 5 % وحوالي 30 % سنة 2000. إن أكثر من 215 مليون يعانون حاليا من ظاهرة البطالة، فالقيود التي فرضتها عملية الإصلاحات الهيكلية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وما انجر عنها من غلق الآلاف منها، كلها عوامل ساهمت في "تغذية " ظاهرة البطالة حيث تم تسريح ما يقارب 400.000 شخص خلال فترة تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي (1994-1998)، والجدول التالي يوضح تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994-1997).[9]

الجدول 02 : تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994-1997)

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، الملتقى الوطني حول: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات"، جامعة سوق أهراس، 2013، ص5.

كما أن هذه المؤسسات كانت توظف أعدادا كبيرة تجاوزت حاجاتها الحقيقية لعنصر العمل، وهو ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة.

2-3- المرحلة ما بين 2001-2011: (البطالة في ظل الوفرة المالية)

وتميزت بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية،

إضافة إلى اعتماد الجزائر على المقاربة الكينزية القائمة على تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للاستهلاك ما يساعد المؤسسات الإنتاجية على مضاعفة الإنتاج بغرض تلبية هذا الطلب، ومنه خلق فرص عمل جديدة وبالتالي فإن انتهاج الجزائر سياسة إنفاق توسعية لمحاربة البطالة[10]، أدى إلى تفعيل سوق العمل وتسجيل كنتيجة لذلك تراجع محسوس في معدلات البطالة من 29.7% سنة 2000 إلى 10%سنة 2011،كما قامت الدولة بالإضافة إلى ما سبق خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل الأمر الذي حفز أيضا انخفاض معدلات البطالة.

3- المرحلة مابين 2012- 2017:

نلاحظ من خلال هذه المرحلة عودة ارتفاع معدلات البطالة إلى 11.7% سنة 2017 بعدما كانت 10% سنة 2011.كما هو موضح في الجدول أسفله (الجدول 03):

الجدول03: تطور معدل البطالة من 2012 إلى غاية 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل % البطالة	11	9,8	10,6	11,2	9,9	11,7

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS ، متاح على الموقع :www.ons. dz، الجزائر ، تم الاطلاع بتاريخ : 2018/02/10.

ويعود هذا الارتفاع في معدلات البطالة الذي شهدته هذه السنوات الأخيرة إلى تراجع الإنفاق العمومي على الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل، حيث تم تجميد العديد من المشاريع وتقليص التوظيف في القطاع العمومي وكل هذا نتيجة تراجع إيرادات الدولة من جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بحيث انتقل متوسط سعر البرميل النفط الجزائري من 112 دولار سنة 2011 إلى 54 دولار سنة 2017، مما سبب تراجعا في النشاط الاقتصادي بمعدل 0,68 % خلال هذه الفترة، فانعكس كل هذا سلبا على الوضع الاجتماعي للبلاد ما يفسر عودة الارتفاع في معدل البطالة.

ومن خلال هذا تثبت العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكومي والبطالة. وهكذا يمكن القول انه باستطاعة الجزائر الاعتماد على الإنفاق التوسعي لمواجهة ظاهرة البطالة إلا أن الإشكال المطروح يبقى كامنا في نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية المعتمدة على الجباية البترولية، والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية لضمان إمكانية التمويل الحكومي للمشاريع عند تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إضافة إلى كل ما سبق، يمكن القول كذلك أن السنوات الأخيرة تشهد عدم تناسق كبير بين الرأس المال البشري المتواجد حاليا واحتياجات سوق العمل فيمثل عدد الطلبة المسجلين في العلوم الإنسانية اليوم 65% من إجمالي الجامعيين، وهو ما يفوق بكثير احتياجات سوق العمل من هذه الشعبة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة سنة 2017، وتوقع استمرار هذا الارتفاع في السنوات المقبلة، إن لم يتم تصحيح الوضع الحالي من خلال إنشاء تكوينات متخصّصة أكثر انسجاما مع متطلبات سوق العمل والاحتياجات الحالية للاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: توزيع القوي العاطلة في الجزائر

حسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن أغلبية القوى النشطة في الجزائر متكونة من جنس الذكور وذلك بنسبة تزيد عن 60%، بينما لا تشكل الإناث سوى نسبة لا تتعدى 20% من مجمل القوى الناشطة، وهذا راجع لطبيعة المرأة الباحثة عن الاستقرار في الحياة الزوجية مع ترك عملها إن كانت عاملة أو عملية البحث عن العمل، إضافة إلى عدم نشاط المرأة الجزائرية إلا في المدن الكبرى نظرا لتحفظ بعض المناطق الريفية والنائية عن عمل المرأة الجزائرية حيث أنهم ورغم التطور الذي يعرفه العالم من حيث مجالات عمل المرأة، إلا أنه تبقى لديهم نظرة محدودة حول هذه المسألة.

1- توزيع البطالة في الجزائر وفقا لمعيار النوع الاجتماعي:

تختلف ظاهرة البطالة بين الجنسين ويتباين توزيعها ما بين فئة الرجال والنساء، كما هو موضح في الشكل أسفله:

الشكل02: توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس(%)

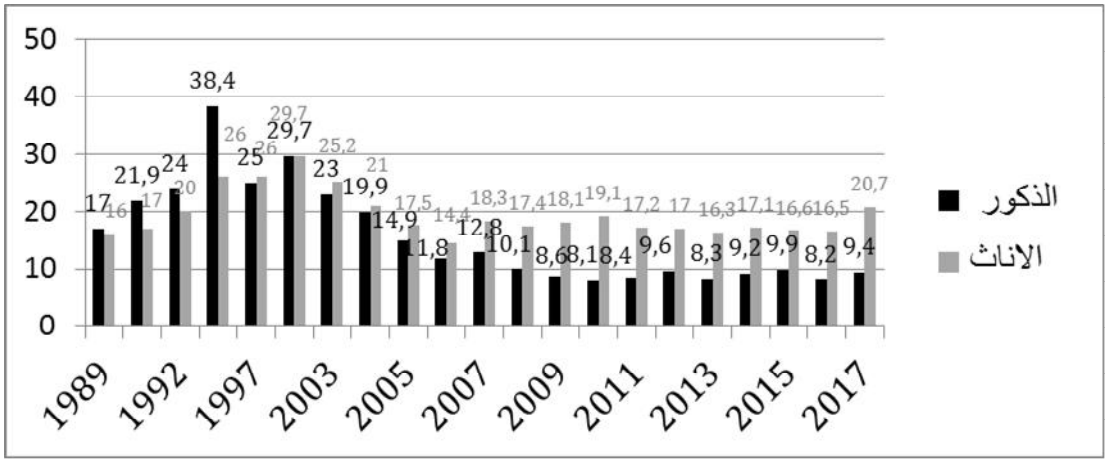

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاءONS، الجزائر، متاحة على الموقع : www.ons.dz/، تم الاطلاع بتاريخ : 02/25 /2018.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه قبل سنة 2000 كانت البطالة تمس فئة الذكور حيث سجلت سنة 1995 أعلى نسبة لبطالة هذه الفئة وذلك بنسبة 38.4 %، وكل هذا بسبب تسريحات العمال التي شهدتها المؤسسات في الجزائر قبل الألفينيات من جراء تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه عليها صندوق النقد الدولي، وبالتالي فإن معظم التسريح مس قطاع البناء والأشغال العمومية والري – المعروف بتشغيله لجنس الذكور نظرا لطبيعة الأعمال الشاقة الخاصة به– مما يفسر تزايد بطالة الذكور عن الإناث قبل سنة 2000 .

بعد سنة 2000، نلاحظ انخفاض نسبة البطالة عند الرجال لتصل إلى 9.9 % بعدما كانت 38.4 % سنة 1995. وفي المقابل نجد أن البطالة عند فئة الإناث عرفت تزايدا ويرجع السبب في ذلك إلى دعم الدولة لفئة البطالين(الذكور)، مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للاستفادة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة هذا من جهة، وارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة من جهة أخرى.

2- توزيع البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية :

يختلف توزيع البطالة في الجزائر من فئة عمرية إلى أخرى حيث تمس هذه الظاهرة خاصة فئة الشباب منها، كما يوضحه الشكل أسفله:

الشكل03: توزيع العاطلين عن العمل حسب الفئات العمرية (%)

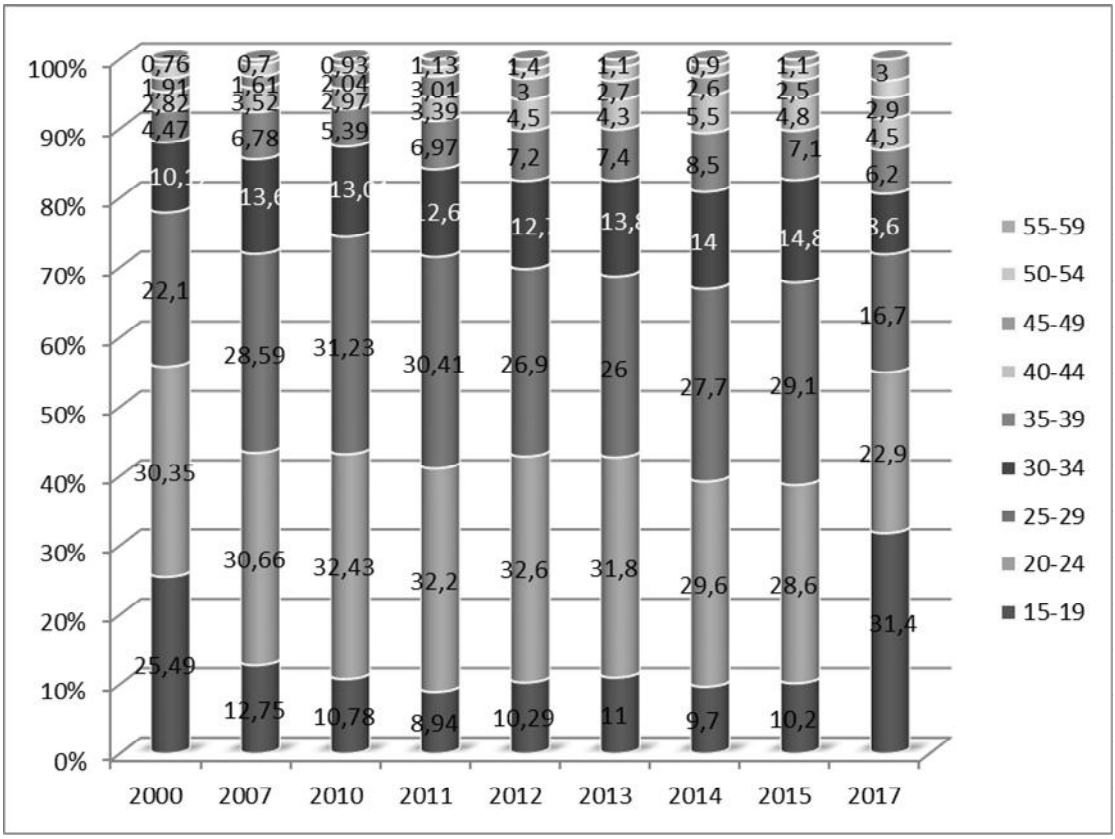

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS، متاحة على الموقع: www.ons.dz/، الجزائر، تم الاطلاع بتاريخ: 02/25 /2018.

من خلال الشكل البياني السابق، نجد أن البطالة مرتفعة عند الفئة العمرية 20-34 سنة حيث سجلت نسبة 62 % من عدد البطالين عام 2000. كما نجد أن نسبة البطالين الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة في نفس هذا العام قدرت ب 25.49 % وهي نسبة مرتفعة خاصة في مثل هذا السن بسبب ما ميز فترة التسعينيات من تدهور القدرة الشرائية، وتسريح

للعمال، مما أجبر أفراد معظم العائلات على ترك مقاعد الدراسة ليس بسبب زيادة التكاليف وإنما لإعالة رب العائلة على تأمين الغذاء وحاجيات العائلة.

وبدأت هذه النسبة بالتناقص إلى 12.75 % سنة 2007 ، ثم 10.29 % سنة 2012، ثم 10.2% سنة 2015، وهذا راجع لتغير قوانين التوظيف حيث أصبح التوظيف في مؤسسة معينة يعتمد على اكتساب تكوين متخصص سواء في ميدان التكوين المهني أو عن طريق التكوين الجامعي وهذه الفئة لا يسمح سنها بإنهاء تكوين في تخصص معين، أما الفئة العمرية 20-34 سنة، وهي فئة الشباب فهي الفئة المتضررة كثيرا من البطالة حيث ارتفعت سنة 2007 إلى 72 % ثم 76.5 % سنة 2010، لتصل إلى79.6 % سنة 2017، وهذا رغم أن هذه الفئة الشابة المعول عليها في بناء المجتمع يسمح سنها بإنهاء تكوين متخصص، مما يعطي لأفراد هذه الفئة فرصة في التوظيف، إلا أن البطالة ارتفعت بينهم وهذا ما يفسر بان العلاقة التي تربط المؤسسات الاقتصادية الطالبة للعمل بالمؤسسات التكوينية تعتبر هشة والصلة منقطعة بينهما، الأمر الذي أدى إلى عدم التنسيق ما بين مخرجات التعليم ومدخلات هذه المؤسسات الاقتصادية خاصة تلك المولدة للشغل. وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني أكثر من بطالة الشباب مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب، فعلى غرار الأسباب السابقة، يمكن إرجاع هذه النسبة الكبيرة كذلك إلى تركيبة المجتمع الجزائري الذي يشكل فيه الشباب أزيد من 60 % حيث تغلب فئة الشباب فيه كما هو موضح في هرم الأعمار الاتي:

الشكل 04: هرم الأعمار في الجزائر لسنة 2017

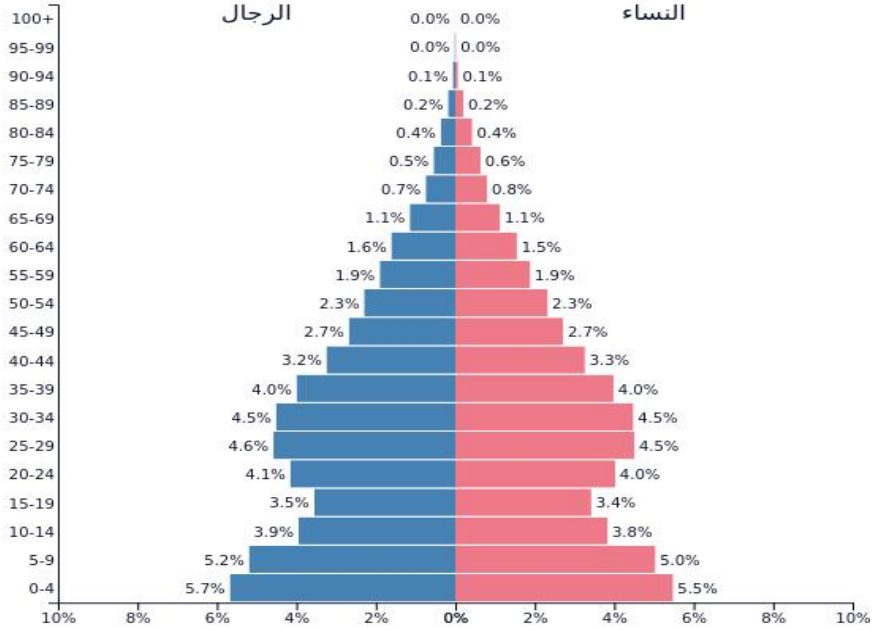

Source : Population Pyramids of the World from 1950 to 2100, online: https://www.populationpyramid.net, consulted : 02/12/2017.

3- توزيع البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي لسنة 2017:

يتباين توزيع ظاهرة البطالة في الجزائر من مستوى تعليمي لأخر كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 05: البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي سنة (2017)

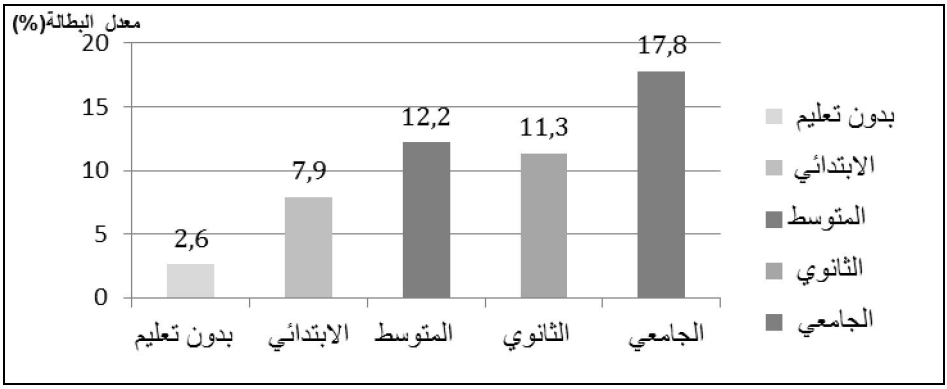

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءONS، متاحة على الموقع: www.ons.dz ، الجزائر، تم الاطلاع بتاريخ : 2018/02/26.

نلاحظ أن بطالة حاملي الشهادات الجامعية تجاوزت بطالة كل من التعليم الثانوي والابتدائي وكذلك فئة من دون تعليم، كما نجد أن بطالة التعليم الجامعي متقاربة إلى فئة بطالة من ذوي التعليم المتوسط وبالتالي تعتبر بطالة المتعلمين من حاملي الشهادات الجامعية من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية وتشير هذه الفئة من البطالة إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم العالي وسوق العمل حيث هناك عدم توافق بين المهارات والكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم وسوق العمل، كما يدل ارتفاع البطالة عند المتعلمين أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي متحيزة لغير المتعلمين.

المحور الرابع: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

1- الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:

- ✓ ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى، وبالتالي أي انخفاض في أسعار النفط من شأنه أن يؤدى إلى تقلص حجم الاستثمارات، ومن ثمة تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.

- ✓ تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: لقد أدى تراجع القيمة الحقيقية لصادرات الجزائر من جراء الصدمات الخارجية (انخفاض سعر صرف الدولار) إلى تدهور معدل التبادل التجاري، وبالتالي تأثر مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

- ✓ القضية السكانية حيث عرفت الجزائر في الفترة من 1962 حتى نهاية الثمانينات تضاعف عدد السكان ثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديموغرافي تتجاوز 3%، حيث أدت هذه الزيادة إلى تزايد عدد السكان النشطاء من 3049952 شخصا في سنة 1977 إلى 8326000شخصا سنة 1998 [11]، وهكذا عدم وجود سياسة واضحة في امتصاص هذا التزايد في السكن يؤدي إلى تفاقمها.

- ✓ الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

2- الأسباب النابعة من إرادة الدولة الجزائرية

- ✓ عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل إذ أن السياسة التعليمة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجيات سوق العمل ويظهر ذلك في نقص المهارات، وأيضا في الزيادات التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنويا من الخرجين دون أن يكون هناك طلب حقيقي لسوق العمل[12].

- ✓ التزايد المستمر في استعمال الآلات مع ثبات مستويات الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

- ✓ سوء تخطيط القوى العاملة.

- ✓ التوزيع الجغرافي للسكان: إن زيادة الهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدينة بل وأيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية للعمل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الكبرى أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة.

المحور الخامس: تقييم لأهم السياسات والبرامج المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من البطالة

من خلال هذا المحور يمكن التعريف بأهم سياسات التشغيل التي انتهجتها الجزائر وانعكاساتها وفعاليتها في التقليل من مستوى البطالة والفقر في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك كما يلي[13]:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J):

وهي مؤسسة وآلية جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت سنة1997 لتشغيل الشباب العاطل عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة، وبالتالي يساهم الجهاز التقليل من البطالة عن طريق استحداث نوعين من الأنشطة وهما: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات، وقد ساهمت الوكالة منذ إنشائها إلى غاية سنة 2016 بتمويل حوالي 367980 مشروع، مما ساهم في تشغيل 878264 شابا.

2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (C.N.A.C):

لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 وذلك سنة 1994، حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات، والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجراء.

وقد ساهم الصندوق منذ إنشائه إلى غاية سنة 2016 بتمويل حوالي 138716 مشروع، مما ساهم في خلق حوالي 288721 منصب عمل.

وبصدد المقارنة بين البرنامجين السابقين، نرى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سمحت من توفير 589543 منصب عمل إضافي عن تلك المناصب المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وذلك نظرا لكبر عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ، إلا أن كلا المشاريع الممولة من طرفهما لا تساهم إلا في تشغيل عاملين عن كل

مشروع في المتوسط، مما يدل على ضعف سياسة الجهازين فبالرغم من التحفيزات والإعفاءات التي يمنحها الجهازين لأصحاب المشاريع، نجد أنه ليس هناك استجابة فعلية من طرفهم حيث يبقى دورهم جد محدود وضعيف فيما يتعلق بامتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل عن طريق هذه المشاريع.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M):

أنشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية في 1ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة، فهو بذلك موجه لفئة البطالين، أو أولئك الذين يمارسون عملا مؤقت، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع والخدمات. ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999. ويتراوح القرض المصغر بين 50.000 دج و350.000 دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر. وكان العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة من طرف جهاز تسيير القرض خلال الفترة 2005-2016 يقدر ب: 785317 سلفة، مما سمح بخلق 976 177 1 منصب عمل وبهذا يكون الجهاز قد ساهم بنسبة 10.80 % في التوظيف بشكل عام نسبة تبقي ضعيفة ولكن ساهمت في انتقال معدل البطالة من 15.30 % سنة 2005 إلى حوالي 11.2% سنة 2015 أي بمعدل انخفاض 4.1 %.

4- برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E):

وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1998، والهدف من هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الذين تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة في سوق العمل وقد أدى هذا الجهاز إلى توفير 55550 منصب حتى سنة 2004، إلا انه شهد العديد من النقائص كضعف الراتب الممنوح للمستفيد مقارنة مع المناصب الدائمة في نفس الصنف، التمييز بين الجنسين للاستفادة من خدمات هذا الجهاز، حيث نجد العنصر النسوي يفوق بكثير عدد الذكور، وسرعان ما شهد هذا الإجراء التعديل سنة 2004، حيث استبدلت عقود ما قبل التشغيل بعقود إدماج ذوي الشهادات، وبهذا اخذ إقبال الشباب الجامعي على هذه السياسة منحنى نحو الارتفاع حيث أصبح عدد المندمجين الجامعيين سنة 2010 نحو99691

طالب مما اثر إيجابا على معدلات البطالة ولكن تبقى هذه السياسة ظرفية لاعتمادها على تمويل من طرف الخزينة العمومية فأي تراجع في المداخيل من شأنه أن يؤثر على ديمومة خلق هذه المناصب.[14]

5- برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO):

وهو عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 بدعم من البنك العالمي في إطار دعم الشبكة الاجتماعية، وذلك لتحقيق العديد من فرص العمل المؤقتة والتقليل من البطالة وتحسين المستوى المعيشي ولكن تميز البرنامج بالعديد من النقائص كعدم تشجيع البلديات الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن بالإضافة إلى الكثير من التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز.

6- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات:

وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة، ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى. حيث خصص لهذا المشروع غلاف مالي بـ 103,26 مليار دج موجهة لإنجاز 131270 محلا، وتم إنجاز 93 بالمائة من هذا البرنامج منها 122996 محلا انتهت بها الأشغال، و108623 محلا منحت لأصحابها. إلا أنه إلى غاية سنة 2016 تم تسجيل فقط حوالي 40964 محلا مستغل من طرف المستفيدين منها، بما يعادل 38 % من المحلات الممنوحة. ويرجع هذا الأمر إلى عدة أسباب كبعد هذه المحلات عن التجمعات السكانية في بعض الولايات، كذلك مواجهة أصحابها عدة عراقيل إدارية ساهمت في تعطيهم من إقامة الأنشطة بها.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أن هشاشة الاقتصاد الجزائري كانت من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور البطالة في الجزائر، ومما زاد الأمر تفاقماً هو الاعتماد في الاقتصاد على القطاع العام، إذ أن الأزمة البترولية سنة 1986 جعلت الجزائر تقع في المشكلة. وبالرغم من سعي السياسات التشغيلية في الجزائر من تقليص نسبة البطالة لاسيما خلال الفترة 1990-2017

فقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير ترمي إلى حث الشباب البطال على البحث عن فرص العمل، إلا انه في الحقيقة مجمل هذه السياسات المنتهجة في الجزائر ظرفية وغير فعالة بنسبة كبيرة وما يزيد من اضطرابها اعتمادها بشكل كبير على التمويلات المرتبطة بشكل كبير من تمويلات الحكومية وبالتالي المداخيل الريعية، فنجد انه في فترات الأزمة الاقتصادية لا تستطيع هذه السياسات مواجهة العدد المتزايد من الداخلين الجدد لسوق العمل مما يؤثر على معدلات البطالة بالارتفاع، حيث سجل الاقتصاد الجزائري سنة 2017 معدل بطالة (11.7%) وهو أعلى بكثير من المتوسط الطبيعي العالمي الذي يعد في حدود 5% ما يساعد على ظهور عدة آفات اجتماعية، وكذا انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر وبهذا أصبح من الضروري اليوم التوجه نحو سياسات واضحة وهادفة وذات تخطيط سابق لتدارك الوضع الراهن.

ومن خلال تقييمنا السابق للسياسات المتبعة في التقليل من البطالة في الجزائر يمكن أن ندلي بالاقتراحات التالية:

– التخّلي عن الحلول الظرفية الترقيعية كما هو الحال في تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية، فهذه القوائم الاسمية التي تعدها البلدية قابلة للتجديد والتغيير شهرياً، وبالتالي فالمستفيد معرض للإقصاء في أي وقت، بالإضافة إلى أن المبلغ المتقاضى متدني بشكل كبير.

– الاهتمام أكثر بقطاعات لازالت راكدة منذ الاستقلال لاسيما القطاع الزراعي والصناعي لعلهما يوفران ما لم توفره القطاعات الأخرى من التشغيل والإيرادات المالية وبالتالي التخفيف من البطالة في الجزائر.

– إعادة تأهيل المؤسسات العمومية، إذ أنها تستقطب عدداً هاماً من العمالة وهذا من شأنه أن يضمن استمرار والإبقاء على الأقل على الحجم المشغل، وهذا في ظل المنافسة الأجنبية المفتوحة.

– اعتماد سياسات تشغيل مدروسة على المدى البعيد.

– السعي إلى زيادة معدل التكوين في المجالات التي تعتمد على مؤهلات عالية وهذا لتغطية الحاجات مستقبلا بدلا من اللجوء إلى التشغيل الأجنبي، كما حدث في التعليم أو مازال يحدث في المجال الصحي.

– إقامة معاهد تكوينية متخصصة عالية في مجالات تتميز بها الجزائر، كما هو الحال في الصناعات البترولية عن طريق إجراء التربصات الميدانية بإمكانها أن تمكن من تصدير الموارد البشرية لبلدان أخرى، وهذا لإيجاد منافذ وأسواق أخرى للفائض من العمالة الجزائرية.

– الحد من البيروقراطية الإدارية في الحصول على القروض المسيرة من طرف البنوك وإعادة النظر في طريقة تسديدها وفقا للمعايير الدولية.

– تبني سياسة إعلامية تسمح بالتعريف بهيئات التشغيل وأجهزتها، وبشروط الاستفادة منها وذلك عن طريق تنظيم ملتقيات وندوات محّلية، وكذا الاحتكاك الأكثر بالمؤسسات المعنية كمراكز التكوين المهني، الصناعات الحرفية التقليدية ... ومع اتحاد الفلاحين.

– وضع سياسة شغل واضحة تشمل جميع القطاعات أي التشغيل في جميع القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

هوامش وإحالات:

[1] Olivier chardon et Dominique Goux, la nouvelle définition européenne du chômage BIT, économie et statistique, N°362, 2003, P68.

[2] محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، السعودية 1994، ص592.

[3] البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال التسعينيات، مجلة اقتصاديات شمال افريفيا، السنة الأولى العدد 00، السداسي الثاني 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص149.

[4] أسامة محمد الغولي ، مجدي محمود شعبان، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1998، ص59.

[5] BENABDERRAHMANE Lyes & GUECHI Habiba, Le chômage en Algérie : Aspect théorique et réalité économique, séminaire internationale de la stratégie gouvernemental à la lutte contre le chômage et le développement durable, Université de M'sila.

[6] الديوان الوطني للإحصاءONS، الجزائر، متاحة على الموقع : www.ons.dz/ ، تم التحميل بتاريخ : 2017-01-02.

[7] بقة شريف ، العايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، **جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الرابع ، 2008 ، ص 107**.

[8] بقة شريف ، العايب عبد الرحمان، نفس المرجع السابق ، **ص 107**.

[9] هواري عامر، قاسم حيزية ، السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، الملتقى الوطني حول:"السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات"،جامعة سوق أهراس، 2013، ص5.

[10] كمال عياشي، الإنفاق الحكومي كأداة لتنويع أفاق التشغيل في الجزائر خلال 2001- 2010 ، ورقة مقدمة إلى الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2010،ص 03.

[11] التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص69.

[12] Le Conseil National Economique et Social (CNES), Rapport sur la relation formation emploi, novembre 1999, P62.

[13] بوزار صفية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص561.

[14] قصاب سعدية فاطمة الزهراء عيدودي، سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2014: تشخيص وتقييم، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016، ص 46.